محور
الدراسات إدارة
الأعمال

جولية الجديدة

مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

ممارسات أدارة الأرباح وتأثيراتها في جودة الإبلاغ المالي

Earnings management practices and their effects on the quality of financial reporting

م. م. محسن هاشم كرم النوري
جامعة ميسان- كلية العلوم السياسية

M.M. Mohsen Hashem Karam Al-Nouri
E-mail :Mhsnalnwry6@gmail co.

تاريخ الإستلام: 2024/3/13 تاريخ القبول: 2024/3/19 تاريخ النشر: 2024/6/1

Recevied: 13 / 3 / 2024 Accepted: 19 / 3 / 2024 Published: 1 / 6 / 2024

المستخلص

يهدف هذا البحث عن كشف مدى ممارسة المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق الاوراق المالية العراقية لممارسات ادارة الارباح في القوائم المالية ومدى جودة الابلاغ فيها من ناحية, وتأثير تلك الممارسات على جودة الابلاغ المالي من ناحية اخرى ، ومن اجل تحقيق هدف هذا البحث تم تطبيق البحث في مصرف الخليج التجاري وهو احد المصارف التجارية المندرجة في سوق الاوراق المالية للمدة من (٢٠١٣-٢٠١٩) وقد استخدمت مجموعة من الاساليب الاحصائية والمالية مثل معامل الارتباط والانحدار و واختبار F,T لاختبار فرضيات البحث . النتائج التي تم التوصل إليها هي لا تتميز الابلاغ المالي المعلن عنه من قبل المصارف العراقية التجارية

عينة البحث بمستوى عالي من جودة الابلاغ المالي لخضوعها الى للممارسات ادارة الارباح وان هذه الممارسات لها اثر سلبي ذو دلالة احصائية على . جودة الابلاغ المالي لتلك المصارف أهم التوصيات البحث على واضعي معايير محاسبية الحد من قدرة الادارة في ممارسات ادارة الارباح من خلال تخفيض عدد من البدائل من ناحية القياس او جودة الارباح مع وضع ضوابط لكل من تلك البدائل، و العمل من خلال الافصاح الكافي والعادل من اجل تحسين شفافية القوائم المالية ، وكذلك العمل على جعل اخلاقيات المحاسبية كمادة مستقلة ضمن المناهج الدراسية في الجامعات العراقية لكليات الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة. لتغطية الموضوع قسم البحث إلى المباحث (منهجية البحث، دراسات سابقة ، ممارسات أدارة الأرباح ، جودة الإبلاغ المالي، أدارة الإرباح وتأثيرها على جودة الإبلاغ المالي، الاستنتاجات (والتوصيات

الكلمات المفتاحية : أدارة الارباح ، جودة الابلاغ المالي

Abstract

his research aims to reveal the extent to which Iraqi commercial banks listed on the Iraqi Stock Market practice earnings management practices in the financial statements and the extent of the quality of financial reporting in them on the one hand, and the impact of these practices on the quality of financial reporting on the other hand. In order to achieve the goal of this research, the research was applied In Khaleej Commercial Bank, which is one of the commercial banks listed on the stock market for a period of (20132019-) A set of statistical and financial methods were used, such as the correlation coefficient, regression, and the F, T test, to test the research hypotheses.The results that have been reached are that the financial reporting announced by the Iraqi commercial banks, the research sample, is not characterized by a high level of financial reporting quality because it is subject to earnings management practices, and that these practices have a statistically significant negative impact on the quality of financial reporting for those banks. The most important recommendations: Research on accounting standards setters to limit management's ability in earnings management practices by reducing the number of alternatives in terms of

measurement or quality of earnings while setting controls for each of those alternatives, and working through adequate and fair disclosure in order to improve the transparency of financial statements, as well as Working to make accounting ethics an independent subject within the curricula in Iraqi universities for the Faculties of Administration and Economics, Department of Accounting. To cover the topic, the research was divided into sections (research methodology, previous studies, earnings management practices, quality of financial reporting, earnings management and its impact on the quality of financial reporting, conclusions and recommendations)

Keywords: earnings management, quality of financial reporting

المقدمة

إن آلية عمل الشركات تقم في ظل مجموعة من القوى التي تؤثر عليها , وتعد الإدارة احد أهم هذه القوى التي تقوم بممارسة أنشطة مختلفة لتحقيق أهداف الشركة فهي المسؤولة عن العرض المحايد للقوائم المالية ومن ثم فان الأرقام المحاسبية التي تحويها تلك القوائم تمثل الأحداث التي أثرت عليها لتعبر عن مستوى أداء الشركة ، وفرص نموها وربحيتها والمخاطر الحالية والمتوقعة المحيطة بها بما يحقق جودة الإبلاغ المالي . إلا انه خلال السنوات الأخيرة حدثت تطورات هامة في بيئة الأعمال أدت إلى ظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة و تعظيم قيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية , و تخفيض شروط التمويل والاقتراض وغيرها من خلال إتباع مجموعة من الممارسات التي لا تتعدى حدود السياسات المحاسبية و ذات تأثير سلبي في الهرمية لجودة الإبلاغ المالي والتي هدفها إظهار المعلومات المحاسبية لصالح جهة معينة دون أخرى .

اولاً: منهجية البحث ودراسات سابقة:

-1منهجية البحث

1-1مشكلة البحث:

تزداد حاجة مستخدمي التقارير مؤخراً لمعلومات محاسبية ذات جودة وموثوقة من حيث الابلاغ المالي المعلن، في ظل الحرية الكبيرة والمرونة التي تمنحها المبادئ المحاسبية مقبولة قبولاً عاماً، لإدارة الشركة في اختيار بين الطرق المحاسبية والسياسات المختلفة اثناء عرض واعداد القوائم المالية ، والتي قد تستغل من قبل الادارة في التقرير عن الابلاغ المالي لتحقيق مكاسب شخصية او لتحقيق اغراض من

خلال ممارسات ادارة الارباح، مما يودي الى تقليل جودتها ،لذلك تتمثل مشكلة البحث في قيام المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق الاوراق المالية العراقية بممارسات ادارة الارباح للوصول الى نتائج مالية مرغوبة للتقرير عنها والتي تتفق للوصول الى اهدافها. وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

.هل تقوم المصارف العراقية التجارية في المدرجة في السوق الاوراق المالية بممارسات ادارة الارباح في قوائمها المالية؟ وهل يتمتع الابلاغ المالي المعلن عنه من قبل تلك المصارف بجودة عالية ؟

.هل توجد علاقة اثر لأداره الارباح على جودة الابلاغ للمصارف العراقية التجارية المندرجة في الاسواق المالية؟

1-2:هدف البحث :

إن تحقيق مدى ممارسة المصارف العراقية التجارية المندرجة ضمن الاسواق الاوراق المالية لممارسات ادارة الارباح في القوائم المالية ومدى جودة الإبلاغ فيها من ناحية ، وتأثير تلك الممارسات على جودة الابلاغ المالي من ناحية الاخرى ، ويتضمن الهدف الرئيس مجموعة من الاهداف الفرعية والتي يمكن تلخيصها مماياتي:

.1تقييم جودة الابلاغ المالي المعلن عنها في القوائم المالية للمصارف العراقية التجارية المندرجة في الاسواق الاوراق المالية العراقية من خلال مدى ممارسة الادارة لتلك المصارف الادارة الارباح في قوائمها المالية .

.2تحديد أثر ممارسات ادارة الارباح على جودة الابلاغ المالي للمصارف العراقية التجارية المندرجة ضمن سوق الاوراق المالية العراقية.

تسليط الضوء على ادارة الارباح من حيث مفهومها وانواعها وتأثيرات ممارسات ادارة الارباح في جودة الابلاغ المالي .

1-3:أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال الآتي:-

١.بيان جودة الإبلاغ المعلن عنها في التقارير المالية للمصارف ، للشركات وكما تظهره قوائمها المالية. وبيان ممارسات ادارة الارباح التي تؤدي تدنية جودة المعلومات ، مما يؤدي الى تحسين القرارات الاقتصادية لمستخدمي تلك القوائم والتي تعتمد على الابلاغ المالي كبند رئيسي في قوائمها المالية لاتخاذ القرارات.

2.دراسة علاقة في الادبيات المحاسبية والفكر متمثلة في ادارة الارباح وعلاقه اثرها بجودة الابلاغ المالي.

1-4فرضيات البحث :

الفرضية الاولى: لا توجد مؤشرات عن تمتع الابلاغ المالي المعلن عنه

في القوائم المالية من قبل المصارف التجارية العراقية عينة البحث بجودة عالية من خلال خلوها من ادارة الارباح

الفرضية الثانية : توجد علاقة اثر ذات دلالة معنوية لممارسات ادارة ارباح على جودة الابلاغ المالي لمصارف التجارية العراقية عينة البحث .

1-5حدود البحث :

الحدود المكانية : تم تحديد عينة البحث في احدى المصارف التجارية العراقية المندرجة في سوق الاوراق المالية (مصرف الخليج التجاري).

الحدود الزمانية : تمثل المدة الزمنية المحصورة بين (2019-2013) لبيانات المالية للمصرف الخليج التجاري.

2: الدراسات السابقة والمساهمة البحث الحالي :

٢-١: دراسة (Amina: 2014) « دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات ادارة الارباح، دراسة عينة من الشركات المساهمة «

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور حوكمة الشركات في ادارة المخاطر ، الرقابة والافصاح في تخفيض من ممارسات ادارة الارباح، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات الفرنسية المساهمة تمارس اداره الارباح من خلال استخدام مستحقات اختيارية وبشكل سالب، والتي تسعا دائما لتمهيد دخلها بنقل من السنوات الدخل العالية الى سنوات الدخل المنخفضة.

٢-٢: دراسة (Al-Zamili: 2018) « ممارسات وانعكاسات ادارة الارباح على القوائم المالية – دراسة تحليلية نظرية .

ويهدف البحث الى دراسة المرتكزات المعرفية الادارة الارباح من حيث طرق تطبيقها ومفهومها ومجالاتها والمنظور الاخلاقي لها ، وكذلك معرفة اهم ممارسات ادارة الارباح المتعلقة بالإيرادات والمصروفات وبيان تأثير ذلك على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وتوصلت الدراسة الى الى مجموعة من النتائج والتي من اهمها ان ادارة الارباح هي ممارسات مبتكرة يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معارفهم بالقوانين والقواعد المحاسبية لمعالجة الاقيام المسجلة في حسابات الوحدة الاقتصادية.

٢-٣: دراسة(Mulford & Comiskey ,٢٠١٤)

The Financial Numbers Game : Detecting Earnings management

Practices

يهدف البحث الى التوصل الى اساليب التي من شأنها الكشف عن اساليب ادارة الارباح، وتمكنت من ان الانموذج المحاسبي لم ينهار وان الابلاغ المالي لا يحتاج الى تعديلات ، وفي الوقت نفسه يجب المستثمرين ان يتعلموا كيف يتم اكتشاف ادارة الارباح والتي يجب ان يتعلم به المهنيون من المدراء والمحاسبين كيف يمنعون حدوثها في شركاتهم عن طريق الحماية، والاكتشاف، والمنع من اجل منع ادارة الارباح.

٢-4: دراسة(Boskin ,٢٠١٥)

Does the Global transition imply Earnings management in the accounting?

يهدف البحث الى اظهار الاسباب باختصار التي ادت الى استخدام اساليب الادارة الارباح، وبينت الدراسة بعض من هذا الممارسات واكدت هذه الدراسة ان هنالك مجالات اخرى تكون عرضة الى الانظمة المحاسبية لا دارة الارباح في تسجيل البيانات المالية ، والتي اكدت على مرونة في القواعد المحاسبية، لتمثيل اداء اعمال المنظمة وكذلك التغيرات في بيئة سواء اكانت اجتماعية ام اقتصادية ام سياسية ومنها ظاهرة التطورات الاقتصادية التي تعتبر من اهم الدوافع التي تدفع الى استخدام الادارة الارباح ، وخلال هذه الدراسة الى تحديد الاساليب التي يمكن ان تستخدم غالباً في اعداد البيانات المالية .

المبحث الثاني : ممارسات أدارة الأرباح

أن المحاسبة تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية ذات ملامح وصفات محددة تتأثر في أساليب عملها وتقنياتها بخصائص هذه البيئة وتؤثر فيها, فإنه من الطبيعي أن تؤثر تلك التغيرات عليها , ففي بداية الثمانينيات واجهت الشركات صعوبات جراء الركود الاقتصادي إذ ولدت تلك الحقبة ضغوطات على الشركات لإنتاج أرباح في الوقت الذي كان من الصعب تحقيق أي أرباح فإنها اتجهت الى الإبداع , إن لم تستطع اكتساب الأرباح فإنها تستطيع في الأقل أن تبتكرها. (Al Khashawi and Al Dosari, 2008: 6)

أولا: تعريف أدارة الأرباح

وقد وردت عدة تعريفات لإدارة

الارباح ومنها :
مجموعة من الأساليب التي يبتدعها المحاسب من خلال ممارسته العملية وخبرته في المجال المحاسبي، كي تظهر الأرقام الواردة بالكشوفات المالية بشكل يظهر مصالح طرف معين دون الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية». (Al-Ubaidi 2008:72)
"مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يتبعها المحاسب لتحقيق مصلحة الإدارة ". (Al-Halabi: 2009, 19) ، "عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضل معد هذه الكشوفات أن يبلغ عنه". (Al-Agha, 2011:17) "عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون بواسطتها استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة"(Fizza,2015:545 & Qaisar EZEAN) في حين يرى (& Other,2015: 4) ان مفهوم التعريفات السابقة نجد أنها تشترك بمجموعة من القواسم من أهمها الآتي :

-1 إن ممارسات أدارة الأرباح تعمل على تغيير القيم المحاسبية الى قيم غير حقيقية.
-2 تنحصر تلك الممارسات في خيارات متاحة بين المعايير والمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها .
-3يمتلك الممارسون خبرة وقدرات محاسبية عالية تمكنهم من ذلك .
-4شروع المحاسب في ممارسة أدارة الأرباح يكون بإيعاز من قبل الإدارة .

ثانيا : دوافع ممارسات أدارة الأرباح

بالإمكان تصنيف دوافع ممارسات أدارة الأرباح إلى ثلاثة دوافع رئيسة من أهمها ما يلي :

أولا : دوافع إدارية :

هناك مجموعة من العوامل التي تدفع بالإدارة إلى اللجوء إلى ممارسات أدارة الأرباح منها:

1.التوافق مع شروط الدين

ان اتفاقيات الديون غالبا ما يضع فيها المقرضون شروطاً معينة عند منح القروض التي قد يكون

من أهمها مثلا وجود نسبة معينة للديون إلى إجمالي الأصول الملموسة أو إلى حقوق الملكية(الرفع المالي) فإن ذلك يدفع الشركات إلى إعادة تقييم أصولها الثابتة بالزيادة بما يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية , وقد تحسن تلك الزيادة من الأوضاع الاقتصادية للشركة إذ يصبح الرفع المالي أقل مما كان عليه قبل إعادة التقييم , ويتولد عن الانخفاض في الرفع المالي تخفيضا لتكلفة الأموال وتجنبا للإخلال بشروط الدين.

2.استفادة الإدارة من مرونة قانون الشركات :

أحيانا تسمح قوانين بعض الشركات أن يقوم مدراء وموظفي الشركة من تداول سهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين ففي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء من استخدام ممارسات أدارة الأرباح لتأخير خروج المعلومات الحقيقية الى السوق الأمر الذي يقوي فرصتهم في الاستفادة بالمعرفة الداخلية لإخبار الشركة وتحقيق عوائد إضافية . (Al-Ashqar, 2010: 71)

3.حوافز الإدارة

يستند هذا الدافع الى فكرة أن إدارة الشركات تختار الطرق المحاسبية التي تسفر عن تحقيق أرباح أعلى أو مبكرة بهدف زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية، وإن الإدارة غالبا ما تسعى إلى تعظيم منفعتها الذاتية عن طريق التأثير على الأرباح السنوية من خلال التلاعب بالطرق المحاسبية المطبقة .

4.تمهيد الدخل

يمثل تمهيد الدخل أحد الدوافع المهمة لتقليل التقلبات في الأرباح المعلنة للشركة من خلال رغبة الإدارة في تقليل التقلبات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ضوء مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما. (Al-Halabi:2009, 23)

ثانيا: دوافع تنظيمية :

●تجنب التكلفة السياسية :

و تتمثل في الأعباء التي قد تتحملها الشركات كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة , وتعد الكلف السياسية إحدى العوامل المسببة في تفضيل الإدارة للطرائق والإجراءات المحاسبية التي

تـؤدي إلى تقليـل نتيجـة النشـاط إذ إن وجـود الدخـل المرتفـع بشـكل غـير اعتيـادي يزيـد مـن احتـمالات التعـرض إلى الضغـوط والتدخـلات الخارجيـة في شـؤون الوحـدة الاقتصاديـة مـما يدفـع الإدارة إلى اختيـار الطرائـق والإجـراءات المحاسـبية التي تـؤدي إلى تقليـل الدخل المعلـن تجنبـا للكلـف السياسـية.

●التخفيض الضريبي :

تقـوم بعـض الـشركات بإتبـاع أسـاليب أدارة الأربـاح لتخفيـض الأربـاح عـن طريـق تخفيـض الإيـرادات وزيـادة النفقـات مـن أجـل تخفيـض الوعـاء الضريبـي الـذي تحاسـب عليـه ضريبياً, فقـد تعمـد الإدارة الى إخفـاء المعلومات المطلـوب تقديمهـا لـلإدارة الضريبيـة أو تحريفهـا أو تزويرهـا أو إخفـاء مخالفـة سـابقة مـن خـلال اختيـار السياسـات والطـرق المحاسـبية بصـورة حـذرة بقصـد تقليـل مبالـغ الضريبـة المفروضـة عليهـا بـدون إثـارة شـك لـدى السـلطات الضريبيـة عـن مـدى حقيقـة نتيجـة نشـاطها . (Fizza,2015:546 & Qaisar)

ثالثا: دوافع سوق رأس المال :

تقـوم بعـض الـشركات باسـتخدام ممارسـات أدارة الأربـاح بهـدف تحسـين القيمـة الاقتصاديـة للشركـة التـي لا تسـمح بهـا ظروفهـا التشـغيلية أو الاسـتثمارية مـن تحقيـق هـذا التحسـن بشـكله الطبيعـي بـدون تدخـل الإدارة للتغطيـة عـلى الصـورة السـلبية في السـوق المـالي وتحديـدا أمام المسـاهمين ؛ لـذا فـإن أحـد دوافـع اسـتخدام أسـاليب أدارة الأربـاح يكـون هدفـه التأثـير إيجابـا عـلى سـمعة الشركـة . (Al-Agha, 2011:19)

ثالثا : أنواع ممارسات أدارة الأرباح

إن تعـدد الممارسـات المحاسـبية والبدائـل التـي توفرهـا المعايـير أعطـت حريـة الاختيـار بـين تلـك الممارسـات والبدائـل وتغييرهـا بـين مـدة وأخـرى لإعـداد قوائـم ماليـة تـرضي مسـتخدميها وتتـماشى مـع الهـدف الـذي تبتغيـه الإدارة ضمـن حـدود معايـير الإبـلاغ المـالي, وتفـرض معايـير الإبـلاغ المـالي الثبـات في التطبيـق للممارسـات والتقديـرات المحاسـبية في مجـالات مختلفـة ومنهـا القيـاس بهـدف إعـداد قوائـم ماليـة تتـماشى مـع الواقـع الفعـلي للشركـة ألا أن هنـاك اسـتثنائيين يمكنـان الشركـة مـن الخـروج عـلى مفهـوم الثبـات (التجانس)هـما:

●زيـادة جـودة الخصائـص النوعيـة للإبـلاغ المـالي.

●الالتـزام بالقوانـين والتشريعـات الحكوميـة أو المهنيـة التـي تعمـل الشركـة ضمـن حدودهـا .

ومـن ثـم فقـد تقـوم إدارة الـشركات باصطناع تلك الظروف بهدف ممارسة أدارة الإربـاح بمختلـف أنواعهـا حسـب الأهـداف التـي تسـعى لتحقيقهـا , ومـن أهـم أنـواع ممارسـات أدارة الأربـاح الأتي :

1)ممارسـات بقـرارات محاسـبية ذات صلـة بتقديـر الأحـداث الاقتصاديـة المسـتقبلية:

تتمثـل باسـتخدام القـرارات التشـغيلية والتمويليـة ذات العلاقـة بالأحـداث الاقتصاديـة التـي تتخذهـا الإدارة للتحكـم بالتقديـرات الشـخصية بهـدف التأثـير عـلى النتائـج , وقـد تفتقـر تلـك التقديـرات للحياديـة وتخضـع لاختيـار الإدارة حسـب أهدافهـا وتتمثـل: (EZEAN & Other,2015: 11)

●خسائر الديون المعدومة

تمثـل أرصـدة العمـلاء الجـزء الأكـبر مـن المدينـين في الـشركات بصفـة عامـة, ويتـم التلاعـب بهـا مـن خـلال عـدم الكشـف عـن الديـون المتعـثرة , بهـدف تخفيـض قيمـة خسـائر الديـون مـن خـلال تأثـير أدارة الأربـاح في اختيـار القواعـد البديلـة في حسـاب خسـائر الديـون المعدومـة التـي تـؤدي الى زيـادة أو تخفيـض الأربـاح بمـا ينسـجم مـع هـدف الإدارة .(Fizza,2015:547 & Qaisar)

-1 العمـر الإنتاجـي للأصـول الثابتـة وقيمـة الأنقـاض:

يعـرف العمـر الإنتاجـي للأصـل الثابت " بأنـه يمثـل المـدة الزمنيـة التـي يتوقـع أن يعمـل فيهـا الأصـل بكفـاءة " .

ومـن ثـم فـان هنـاك اختلافـا أساسـيا بـين العمـر الإنتاجـي للأصـل وعمـره المـادي فمثـلا قـد تكـون إحـدى الأصول قـادرة عـلى إنتـاج منتـج معـين لعـدد مـن السـنوات يزيـد عـن عمرهـا الإنتاجي(زيـادة في العمـر المـادي) مـما يتطلـب إعـادة التقديـر الـذي يخضـع الى عنـاصر الاجتهـاد والتـي قاعدتهـا الأساسـية الخـبرة الماضيـة للشركـة والتـي تتـم مـن خـلال المقارنـة مـع الأصـل نفسـه أو أصـل مماثـل الـذي يخضـع الى ظـروف مغايـرة لظـروف الأصـل المقـارن تؤثـر فيهـا مجموعـة مـن العوامـل منهـا التقـادم وعـدم الملاءمـة والتغـيرات في البيئـة الاجتماعيـة التـي يجـب أن تؤخذ بنظـر الاعتبـار في وضـع التقديـرات , أمـا تقديـر قيمـة الأنقـاض في الواقـع العمـلي فتكـون غايـة في الصعوبـة . (Schroeder et al., 2010:347-348)

-2 سوء استخدام الأهمية النسبية :

إن محـدد الأهميـة النسـبية يسـمح بالتركيـز عـلى قيـاس الأحـداث والصفقـات المهمـة ومعالجتها بأسـلوب يتناسـب مـع أهميتهـا مـن خـلال ارتباطها بمـدى دقـة الإدارة في تسـجيل وعـرض نشـاط الشركـة في القوائـم الماليـة ، وعـلى الرغـم مـن أن المحاسـبة تعتمـد عـلى حقائـق ثابتـة (فـروض ومبـادئ) إلا أنـه مـن غـير المؤكـد أن يعـرض النظـام المحاسـبي قوائـم ماليـة دقيقـة متفـق عليهـا مـن قبل المحاسـبين كافـة فيـما لـو خضعـوا إلى الظـروف نفسـها , لأن الاجتهـادات الشـخصية لهـا أثـر عـلى عنـاصر القوائـم الماليـة ولهـذا ظهـرت الأهميـة النسـبية بوصفهـا مبـدأ مـن المبـادئ المحاسـبية. (Al-Balqawi, 2009: 347)

2) ممارسـات بقـرارات محاسـبية ذات صلـة بمرونـة الاختيـار بـين البدائـل المحاسـبية المقبولـة

تشـتمل عـلى القـرارات التـي تتخذهـا الإدارة للاختيـار بـين البدائـل المحاسـبية المقبولـة قبـولا عامـا للتقريـر عـن العمليـات الاقتصاديـة نفسـها ومـا يتعلـق بهـا مـن قيـاس وتبويـب بهـدف التأثـير عـلى النتائـج و منهـا :

1.طرق الاندثار :

إن الأصـول تقتنـى بهـدف الحصـول على منافعهـا الاقتصاديـة في المسـتقبل مـن خـلال مسـاهمتها في تحقيـق الإيـراد ومـن ثـم فـان جـزءاً مـن كلفتهـا يجـب أن يحمـل عـلى تلـك الإيـرادات خـلال المـدة التـي تحققـت فيهـا , وبالتـالي أن المبـادئ المحاسـبية المقبولـة قـد وفـرت عـدداً مـن الطـرق التـي تمكـن الـشركات مـن حسـاب جـزء مـن كلفـة الأصـل لغـرض مقابلـة الإيـرادات المتحققـة عـن المـدة نفسـها ولـكل منهـا أثـر مختلـف عـلى القوائـم الماليـة مـما يدفـع بـإدارة الشركـة إلى اختيـار الطريقـة التـي تمكنهـا مـن تحقيـق أهدافهـا.

طرق تقويم المخزون :

لقـد وفـرت السياسـات المحاسـبية درجـة مـن المرونـة لمقابلـة الأهميـة بنـد المخـزون , و للـشركات الحريـة في اختيـار طـرق التقويـم التـي ترغـب بهـا ومنها(طريقـة المتوسـط المرجـح , طريقـة الـوارد أولا صـادر أولا FIFO, طريقـة الـوارد أخـيرا صـادر أولا LIFO, طريقـة السـوق أو التكلفـة أيهـما اقـل , وغيرهـا مـن الطـرق) شريطـة الثبـات عليهـا مـالم تحـدث تغـيرات أو عوامـل تجعـل مـن نتائـج تلـك الطـرق بيانـات مضللـة كـما في حـالات تغـيرات الأسـعار (التضخـم أو الركـود). (Mulford and

(Comiskey, 2002: 25

2.طرق المخصصات :

تعرف المخصصات بأنها « التزامات ذات مبلغ أو توقيت غير مؤكدين التحقق «. إن مبلغ المخصص سواء كان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو مخصص هبوط أسعار الاستثمارات أو مخصص هبوط أسعار العملات وغيرها من المخصصات تخضع للتقديرات الشخصية وحالة عدم التأكد, مما يمنح إدارة الشركة حرية تحديد مبلغ المخصص الذي يتلاءم مع أهدافها .(Al-Samarrai, 2008: 19)

٣.طرق تقويم الأصول الثابتة :

إن طول الحياة الإنتاجية للأصول الثابتة قد يتسبب في أن تختلف قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية الأمر الذي يدفع الى إعادة تقييم تلك الأصول , الأمر الذي أحدث تطوراً كبيراً في طرق تقويم الأصول التي تبنى على الاجتهادات والتقديرات التي تعتمد على الحكم الشخصي الذي يمكن الشركة من ممارسة أدارة الإرباح وعدم إظهار حقيقة المركز المالي. (Schroeder et al., 2010:261)

3.ممارسات بقرارات محاسبية ذات صلة بمرونة تصنيف البنود:

تتضمن القرارات التي تتخذ لاستغلال المرونة في تصنيف عناصر الأرباح والخسائر الاعتيادية وغير الاعتيادية حسب رغبة الإدارة وبما يحقق أهدافها أو تلك المتعلقة بالنفقات الرأسمالية و الايرادية وكالآتي:

-1تصنيف عناصر الأرباح والخسائر الاعتيادية وغير الاعتيادية :

إن تصنيف العناصر غير الاعتيادية الى عناصر اعتيادية من قبل الشركة محاولة منها لتعزيز ربحية الشركة ودمجها ضمن العناصر التشغيلية قد يكون الهدف منه التأثير على الدخل التشغيلي وليس صافي الدخل النهائي مما ينعكس على قدرة التنبؤ بمستقبل الشركة فضلا عن إمكان تقييم أداء الإدارة في إدارة موجوداتها بشكل سليم.

٢-تصنيف النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية :

إن البحث عن الحد الفاصل بين هذين النوعين من الإنفاق يتطلب ضرورة تمييز الإنفاق الذي يرتبط بإيرادات المدة الحالية فقط , عن ذلك الإنفاق الذي يرتبط بالإيرادات المستقبلية , إلا أن الأمر يزداد صعوبة إذا ما ارتبط الإنفاق بالأصول الثابتة . إن الحد الفاصل بين هذين النوعين

من الإنفاق قد يكون واضحاً مثل دفع مصروف الرواتب والأجور وشراء الأصول الثابتة، ولكن في بعض الأحيان قد يكون هذا الحد غير واضح مثل مصاريف الصيانة وإجراء التحويرات على الأصول الثابتة فيتطلب مراجعة المبادئ المحاسبية . (EZEAN&Other,2015: 19)

٣)ممارسات بقرارات محاسبية ذات صلة بالتلاعب بالدفاتر

تشتمل على القرارات التي تتخذ للتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية التي تتمثل بما يلي :

١-إيرادات أو مصروفات وهمية :

إن قيام بعض محاسبي الشركات بتسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية بغرض تضخيم أرباح مدة محاسبية معينة, أو تسجيل مصروفات وهمية لتقليل أرباح المدة الحالية لتحسين الصورة المستقبلية وتعزيز المركز المالي من خلال استخدام عدة أساليب في تسجيل الإيرادات أو المصروفات الوهمية في الدفاتر والسجلات منها:

- **الإيرادات الوهمية :**

–تسجيل مبيعات ليست لها قيمة اقتصادية . تلجأ الكثير من الشركات إلى هذا الأسلوب في زيادة إيراداتها بشكل ملتوي , من خلال عقد اتفاقيات جانبية مع الزبائن لتزويدهم بمنتجات معينة خلال مدد زمنية محددة دون الاتفاق على تفاصيل تسليمها ودفع قيمتها ,أو إعداد جداول المبيعات لمنتجات الشركة على الرغم من عدم التزام الزبون بشراء السلعة أو دفع ثمنها.

–اقتراض نقدية وعدها إيرادات . قيام الشركة باستلام نقدية من البنوك التي تتعامل معها على شكل قروض وإدراجها ضمن الإيرادات بخلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (بند الالتزامات).

–تسجيل المدخولات الاستثمارية إيراد . رغبة من الشركات في زيادة الدخل التشغيلي بما يعطي الصورة الايجابية للمستثمرين فإنها تعمد الى ضم المبلغ الذي ينتج من بيع الأصول أو العمليات الاستثمارية الأخرى التي تنتج في المدة المالية و إدراجها ضمن المبيعات لتضخيم الدخل.

–تسجيل الإيراد عند استلام النقد مع بقاء الالتزامات المستقبلية .إذ إن استلام النقدية يمكن الشركة من تسجيل الإيراد ضمن الدفاتر المحاسبية وبشكل فوري في حين أنها لم تقدم بعد الالتزامات المترتبة عليها

التـي يمكـن ان تمتـد لأكـثر مـن عـام بمـا ينتـج زيـادة في دخـل المـدة الماليـة التـي سـجل فيهـا الإيـراد.

- **المصروفات الوهمية :**

–عـدم تسـجيل مصروفـات بعـض الالتزامـات عنـد وجـود التزامـات عـلى الشركـة مـما ينتـج زيـادة في الدخـل.

–تخفيـض الالتزامـات مـن خـلال تغيـير السياسـات المحاسـبية لبعض الحسـابات (المنافـع الاقتصاديـة, تعويضـات نهايـة الخدمـة).

– الخصومـات الوهميـة التـي تتـم بالاتفـاق مـع الموردين (Fizza,2015:549) & aisar.

-2نقـل الإيـرادات أو المصروفـات بـين المـدد المختلفـة :

إن الـشركات تفضـل أن تقـدم النمـو الثابـت في الأربـاح بـدلا مـن إظهـار أربـاح غـير مسـتقرة في قوائمهـا الماليـة مـن خـلال سلسـلة مـن الارتفاعـات والانخفاضـات ، و يتحقـق ذلـك عـن طريـق نقـل الإيـرادات أو المصروفـات بـين المـدد المختلفـة لتحسـين الأربـاح المقـررة في السـنوات السـيئة ، ومـن ثـم إخفـاء التذبذبـات أو الانخفاضـات التـي قـد تصيـب الدخـل. مـن خـلال أتبـاع إحـدى الممارسـات الآتيـة :

- نقـل الإيـرادات الجاريـة الى مـدة ماليـة لاحقـة. إن نقـل الإيـرادات الى مـدد ماليـة قادمـة ينتـج عنـه تخفيـض دخـل المـدة الحاليـة وتضخيـم دخـل المـدة المسـتقبلية ويتـم مـن خـلال التلاعـب في توقيـت الاعـتراف بالإيـراد أو تاريـخ الصفقـة ولاسـيما عندمـا يكـون الوضـع الحـالي للشركـة متمتـع بـشيء مـن القـوة

- نقـل المصاريـف الجاريـة الى مـدد محاسـبية سـابقة أو لاحقـة. تقـوم الشركـة بهـذا الأسـلوب نتيجـة توقعـات مسـتقبلية عصيبـة بهـدف تخفيـف الأعبـاء المسـتقبلية مـن خـلال تضخيـم المصروفـات. (EZEAN & Other,2015: 18)

٣-بنود خارج الميزانية :

إن التوقعـات المسـتقبلية كانـت سـببا لظهـور عـدد مـن الأدوات الاسـتثمارية المتداولـة حاليـا في الأسـواق الماليـة , إذ نشـأت مجموعـة مـن الأسـاليب المبتكرة التـي نتـج عنهـا ابتـكارات الهندسـة الماليـة خـلال العقديـن الماضيـن وهـي التـي لم تكـن معروفـة مـن ذي قبـل في مجـال الاسـتثمار والتمويـل المـالي , التـي تسـمى بالاسـتثمارات الصفريـة كونهـا في أغلـب الأحيـان تتسـبب في تدفـق نقدي

ضئيل عند إنشائها , و الهدف الأساس لهذه الترتيبات التمويلية، هي أن يبقى الدين بعيدا عن الميزانية. اما أدوات التمويل خارج الميزانية فهي :-

أ- العقود الآجلة :

يقصد بالعقود الآجلة أو الأمامية هي « تلك العقود التي يلزم بمقتضاها طرفان بالاتفاق على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر تنفيذ العقد»

ب - الديون القابلة للتحويل :

يمكن للشركة أن تحول أوراق القبض وأرصدة المدينين لديها إلى طرف ثالث للتحصيل وذلك للحصول على الأموال اللازمة وتجنب مشاكل التحصيل وتحويل مخاطر الديون إلى طرف ثالث ويمكن تحقيق هذا التحويل من خلال ثلاث طرق:

الأولى: الحصول على قروض ائتمانية مقابل التنازل عن الحسابات المدينة كضمان لسداد هذه القروض.

الثانية: بيع هذه الديون مع حق الرجوع الى الشركة في حالة عدم التحصيل.

الثالثة: بيع أوراق القبض والمدينين بدون حق الرجوع إلى الشركة.(Al-Samarrai, 2008:26)

٤)ممارسات بقرارات محاسبية ذات صلة بشكل المعلومة(تبويب وعرض القوائم) والأحداث اللاحقة

وتشتمل على الممارسات المتبعة للتحكم بطريقة الإبلاغ عن المعلومات المحاسبية من خلال تلك المتعلقة بالأحداث اللاحقة للميزانية .

إن وجود مدة زمنية بين تاريخ القوائم المالية، وتاريخ الإبلاغ عنها لفئات المستخدمين مع استمرارية الشركة في نشاطها قد ينشأ عنه أحداثاً مهمة قد تقع ضمن هذه المدة، وان تلك الأحداث قد ترتبط بأوضاع كانت قائمة بتاريخ الميزانية ؛ لذا فإن إغفالها أو تجاهل معالجتها محاسبيا يؤثر على مصداقية وسلامة المعلومات الواردة في القوائم المالية .

إن إصدار القوائم المالية يسبق تاريخ المصادقة عليها بمدة زمنية معينة قد تحدث خلالها أحداث أو معاملات ذات درجة من التأثير على المركز المالي أو نتيجة نشاط الشركة مما يتيح للشركة إمكان التلاعب في عد تلك الأحداث أو المعاملات ذات صلة بالسنة المالية نفسها أو السنة التالية من خلال عدها أحد الحدثين الآتيين :

أ. أحداث تمثل أدلة إضافية على

ظـروف كانـت قائمـة بتاريـخ الميزانيـة العموميـة :

وهـي الأحـداث التـي تقـدم دليـلا إضافيا على حـالات كانـت قائمـة بتاريخ الميزانيـة والتـي تؤثـر في التقديـرات الموجـودة أصـلا في عملية إعـداد القوائم الماليـة كـما ينبغـي أن يتـم تعديـل هذه الأحـداث وتسـويتها.

ب. أحـداث تمثـل أدلـة إضافيـة عـلى ظـروف لم تكـن قائمـة بتاريـخ الميزانيـة العموميـة

وهـي الأحـداث التـي توفـر دليـلا عـلى حـالات لم تكـن قائمـة بتاريـخ الميزانيـة التـي يتـم إعـداد التقريـر بشـأنها لكنهـا تعـد ذات أهميـة كبـيرة بحيـث أن تلـك الظـروف تتطلـب الإبـلاغ عنهـا حتـى لـو إنهـا لا تتطلـب تعديـل في القوائـم الماليـة وعـادة مـا يتـم الإبـلاغ عنهـا في الحـواشي والهوامـش أو القوائـم أو الجـداول المرفقـة الإضافيـة.

إن إعـداد القوائـم الماليـة مسـؤولية الإدارة لـذا يتوجـب عليهـا الإبـلاغ عـن تلـك الأحـداث التـي ترتبـط بالسـنة نفسـها بحيـث أن عـدم إظهارهـا في القوائـم الماليـة يعرضهـا إلى تضليـل ومـن المحتمـل أن تعمـد الشركـة الى التلاعـب بظـروف المعامـلات والإحـداث فيـما اذا كانـت قائمـة في تاريـخ الميزانيـة أم لم تكـن قائمـة في تاريخهـا بمـا يـؤدي إلى وضـع مـالي يختلـف عـما ثبـت في القوائـم الماليـة . (EZEAN & Other,2015: 19)

المبحث الثالث : جودة الابلاغ المالي

في بدايـة سـتينيات القـرن المـاضي تزايـدت أهميـه الإبـلاغ المـالي جـراء التحـول التاريخـي الـذي حـدث لوظيفة المحاسـبة ، عندمـا تحولـت مـن مدخـل الملكيـة الى مدخـل المسـتخدمين ،أي بتحولهـا مـن وظيفتهـا الرئيسـة الـذي كانـت تؤديهـا كنظـام لمسـك الدفاتـر لحمايـة مصالـح المالكـين ، إلى دورهـا الجديـد كنظـام للمعلومـات غايتـه الأسـاس توفـير المعلومـات الماليـة وغـير الماليـة لمسـاعدة مسـتخدمي البيانـات الماليـة عـلى فهـم القوائـم الماليـة و اتخـاذ القـرارات المناسـبة.

اولا : مفهوم الإبلاغ المالي

هنالـك اتجاهـان في الأدب المحاسـبي هـما :

أولا : ينظـر إلى الإبـلاغ المـالي كإفصـاح محاسـبي , وهـذا يعنـي التركيـز عـلى أهميـة التقاريـر الماليـة ومـا يـرد فيهـا مـن معلومـات وكيفيـة توصيلهـا للأطـراف المسـتفيدة بأفضـل السـبل , وضمـن هـذا الاتجـاه يعـرف الإبـلاغ المـالي بأنـه « مبـدأ يتطلـب أن تكـون

التقارير المالية كاملة بمعنى شمولها للمعلومات الجوهرية كافة والتي تعد ضرورية للعرض" .

الثاني : ينظر إلى الإبلاغ المالي بمفهوم أوسع من الإفصاح المحاسبي, إذ يشكل الإفصاح جزءاً منه , و الإبلاغ المالي يتضمن مجموعة من عناصر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية , كالمعلومات , قنوات توزيع المعلومات , معدو المعلومات , ثقافة المنظمة , النظام القانوني , بيئة المنظمة وأساليب العمل بها, ويعد هذا الاتجاه أوسع واشمل من الاتجاه الأول إذ يأخذ بنظر الاعتبار العديد من العوامل التي تدخل في صناعة المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات. (EZEAN & Other,2015: 13)

لقد تباينت وجهات النظر في تحديد تعريف شامل لمفهوم الإبلاغ المالي نتيجة لاختلاف توجه الكتاب فمنهم من يرى أنه موجه إلى الأطراف الخارجية فقط أو موجه إلى الأطراف الخارجية والداخلية ، أما الاتجاه الآخر فأنه ينظر إلى الإبلاغ المالي من منظور الوظيفة التي يقوم بها الإبلاغ , كما إن هناك من يرى ضرورة أن ينظر الى الإبلاغ المالي من منظور الأهداف التي يحققها نظرا الى تعدد اهتمامات المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات واحتمالية التعارض بين هذه الاهتمامات التي تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتطورات التي طرأت في هذه المجالات , ولاسيما الاقتصادية منها.

- ✓ أنشطة تعد لخدمة حاجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية التي تنقصهم السلطة لتحديد المعلومات المالية التي يحتاجونها ، والذين يستخدمون المعلومات التي توصلها الإدارة لهم.
- ✓ نظام للمعلومات يختص بتحديد ، وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية التي يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات .
- ✓ عمليات تجهيز المعلومات المفيدة إلى المستثمرين والدائنين وأطراف أخرى لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وإن هذه المعلومات ينبغي أن تساعد مستخدميها في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية المتوقعة
- ✓ نظام الاتصال الذي يربط

الوحدة بالأطراف الخارجية ، ومن ثم فإن أهداف هذا النظام هي أهداف المحاسبة نفسها

ثانيا : اتجاهات الإبلاغ المالي :

يوجد اتجاهان للإبلاغ المالي :

1- الاتجاه التقليدي للإبلاغ المالي

يتضح هذا الاتجاه من خلال تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في سنة 1941 للمحاسبة بأنها" فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية , وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والإحداث" وينصب هذا الاتجاه على شكل القوائم المالية التي تقدم إلى المستخدم لتمثل المصدر الرئيس للمعلومات التاريخية عن نشاط الشركة خلال مدة معينة كما يعبر هذا الاتجاه عن المعلومات المالية التي تتصف بالموضوعية وهو يهدف في الأساس إلى حماية المجتمع المالي وبصيغة عامة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية. (Al-Hindawi, 2010: 18)

2- الاتجاه المعاصر للإبلاغ المالي

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يشهده العالم القى بظلاله على تطور الفكر المحاسبي , ومادام هذا الأخير يتصف بخاصيتي الاستمرارية والتغيير, فقد استجاب إلى هذا التطور؛ إذ انتقلت المحاسبة من المرحلة المهنية (الفنية) و المرحلة الأكاديمية إلى مرحلة نظم المعلومات وتعد هذه المرحلة بمثابة تطور للمحاسبة ؛إذ ظهرت المحاسبة الإدارية و الأساليب الكمية و الإحصائية لتوفير جودة في الإبلاغ المالي وفي هذه المرحلة عرفت المحاسبة من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام (1970) بأنها " نظام لتوفير معلومات كمية وغير كمية عن الوحدات الاقتصادية وأن هذه المعلومات تعتبر مفيدة في مجال اتخاذ القرارات. (EZEAN & Other,2015: 14)

طبقا لهذا الاتجاه فإن تركيز الإبلاغ المالي لم يعد قاصراً على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية ، التي تتناسب مع المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة في الأمور المالية , وإنما توسع ليشمل المعلومات التي تتصف بدرجة

عالية نسبيا من التقدير والاجتهاد الشخصي مثل التقديرات المحاسبية والتنبؤات المالية المستقبلية والبيانات المالية المستقبلية وخطط الإدارة وأهدافها إذ وسع مجال الاهتمام من عملية الإبلاغ المالي إلى عملية الإبلاغ عن الشركة ككل وهذا ما اكده تقرير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) بأن أرقام الكشوفات المالية هي نتاج عملية القياس بالاعتماد على التطبيقات المحاسبية الممزوجة بالتقدير الشخصي إضافة الى التأثيرات السلوكية, لكن الكشوفات المالية ليست هي الأداة الوحيدة للإبلاغ المالي بل إنها تمثل أحد عناصر الإبلاغ المالي لمواجهة متطلبات المستخدم المتغيرة في ظل البيئة التنافسية إذ لابد للإبلاغ من أن : (Schroeder et al., 2010:534)

- ✓ يوفر معلومات ذات منظور مستقبلي بضمنها الخطط الإدارية والفرص والمخاطر وقياس عدم التأكد.
- ✓ يركز على العناصر التي تخلق قيمة طويلة الأجل بضمنها المقاييس غير المالية مثل أهم العمليات المنجزة داخل الشركة.
- ✓ يقدم أفضل وصف للمعلومات المبلغ عنها للأطراف الخارجية عما تقوم بها الإدارات.

ثالثا : أساليب وطرق الابلاغ المالي

يوجد العديد من وسائل وطرق الابلاغ المالي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمه واتخاذ القرار الصحيح. وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام:

اولا : الابلاغ المالي من خلال القوائم المالية

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الابلاغ المالي من حيث شكل وترتيب هذه القوائم كما يلي:

- قائمة المركز المالي

من أهم القوائم المالية التي تقدمها مخرجات نظام المحاسبة المالية ،عبارة عن كشف يصور الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ معين عن طريق عرض المجموعات الرئيسة للحسابات والمبالغ المتعلقة بها، تعرض في وتعرف حينها بالميزانية، أو في شكل تقرير وتسمى عندها بقائمة المركز المالي. مكوناتها :

الأصول : تصنف حسب درجة سيولتها إلى : أصول متداولة (current

assets) و أصـول غـير متداولـة(fixed assets)

الخصـوم : تصنـف حسـب درجـة اسـتحقاقها إلى : خصـوم جاريـة (current liabilities) و خصـوم غـير جاريـة (fixed liabilities) و حقـوق الملكيـة (الجـزء المتبقـي مـن قيمـة الأصـول بعـد اسـتبعاد كل الخصـوم مثـل أسـهم رأس المـال.) (EZEAN & Other,2015: 17)

- قائمة الدخل

عبـارة عـن ملخـص للأعبـاء والمنتجـات المنجـزة مـن المـوارد خـلال السـنة الماليـة ، تحتـوي عـلى معطيـات السـنة الحاليـة وكل العنـاصر المتعلقـة بتقييـم الأداء، يتـم تقسـيمها حسـب طبيعـة الحسـابات و حسـب الوظيفـة.

- قائمة التدفقات النقدية

هـي كشـف لمختلـف التدفقـات النقدية وصـافي تغيراتهـا الناتجـة عـن الأنشـطة التشـغيلية، الاسـتثمارية والتمويليـة للمؤسسـة مـا خـلال فـترة زمنيـة والغـرض مـن إعدادهـا هـو توفـير معلومـات ملائمـة عـن الإيـرادات والمصاريـف النقديـة خـلال فـترة مـا ، إضافـة إلى تقديـم معلومـات حـول الهيـكل المـالي للمؤسسـة واختبـار دقـة التغـيرات النقديـة الحاصلـة.

- قائمة تغير في حقوق الملكية

عبـارة عـن كشـف جميـع التغـيرات التـي طـرأت عـلى حقـوق الملكيـة بـين أول فـترة ونهايتهـا مـن خـلال عـرض حقـوق المسـاهمين ،لـذا فهـي أداة تحليليـة ترتكـز عـلى مدخـل ديناميـكي. تتمثـل أهميتهـا في التعـرف عـلى مقـدار التغـيرات التـي تحـدث في حقـوق الملكيـة وبنودهـا ،إضافـة إلى المكاسـب والخسـائر الناتجـة عـن الـدورة المحاسـبية.إضافة إلى القوائـم الماليـة الفرعيـة والمتمثلـة في الإيضاحات المتممـة وملاحـق الكشـوف الماليـة.

- اسـتخدام المصطلحـات الواضحـة والمتعـارف عليهـا مـما لا شـك فيـه أن اسـتخدام المصطلحـات الواضحـة ومقـدار التفصيل في المعلومـات لا يقـل أهميـة عـن الابـلاغ المـالي في صلـب القوائـم الماليـة السـابق الإشـارة إليهـا. ويجـب أن تسـتخدم المصطلحـات التـي تعـبر عـن المعنـى الدقيـق والمعـروف جيـدا لـدى مسـتخدمي المعلومـات مـع مراعـاة توحيـد المصطلحـات لنفـس المعـاني في جميـع التقاريـر حتـى يسـتفيد مسـتخدم المعلومـات منهـا إلا أصبـح الابـلاغ المـالي غامـض في حالـة حـدوث

عكس ذلك.(Al-Hindawi, 2010: 20)

●المعلومات بين الأقواس

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إطالة لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات.

●الملاحظات والهوامش

تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الابلاغ المالي الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الابلاغ المالي عوضا عن القوائم المالية. وبشكل عام يمكن أن تشتمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:

- شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة.
- بصفة عامة أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة الشركة.

● التقارير والجداول الملحقة

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل ستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية. وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات الهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.(Schroeder et al., 2010:536)

● تقرير رئيس مجلس الإدارة

هذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي من دونه يصعب تغيير الكثير من معلومات القوائم المالية ويجب أن يشتمل هذا التقرير على الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المؤسسة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية , التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة فيها , خطط النمو والتوسع والتغييرات في العمليات في الفترات المقبلة , النفقات الرأسمالية المتوقعة وآثارها , الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

●تقرير المراجع الخارجي

يعتبر وسيلة الإبلاغ المالي ثانوية

وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد الابلاغ المالي من عدمه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل عدم إتباع المؤسسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإعداد القوائم المالية وأثره على إفصاح المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا, الابلاغ المالي عن معلومات لم يتم الابلاغ المالي عنها في الوسائل الأخرى الابلاغ المالي (Al-Hindawi, 2010: 21)

ثانيا : خصائص المعلومات المحاسبية:

إن الهدف الرئيس لتحديد الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المحاسبية , فالخصائص النوعية هي التي تحدد إذا ما كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات , وبشكل عام فإن هناك خاصيتان أساسيتان للمعلومات تتمثلان بكل من:(EZEAN & Other,2015: 20-22)

١- الملائمة Relevance :

تعرف الملاءمة بأنها « المعلومات القادرة على تغيير اتجاه القرار والتي تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على تكوين توقعات أو تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية والعمل على تعزيز التوقعات الحالية أو أحداث تغيير في هذه التوقعات».

وذلك يشير إلى انه لكي تكون المعلومات ملاءمة فإنه يجب ان تتوفر فيها ثلاثة خصائص فرعية هي:

- القيمة التنبؤية Predictive value : ترتبط بالقرار نفسه على أساس ماهو ممكن حدوثه أو توقعه في المستقبل ومن ثم فإن المعلومات ستكون مفيدة للقرار متى ما كانت تساعد على التنبؤ بما يمكن حدوثه في المستقبل بمعنى أنها تساعد مستخدميها على التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة .
- التوقيت المناسب Timeliness :

هو أن تكون المعلومات متوافرة لدى مستخدمي المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم المناسبة ، الا أن التوقيت المناسب بمفرده لا يجعل المعلومة ملائمة لكن فقدان أو ضعف التوقيت يجعل المعلومات تفقد ملاءمتها، كما أن هناك درجات من التوقيت في إيصال المعلومات وحسب الحالة أو الحاجة اليها، فإن قدرة المعلومات على

التأثير في القرار قد يزول سريعا وفي بعض الأحيان سيكون لساعات قليلة ، وحالات أخرى يمكن ان تكون لمدة أطول.

●القيمة المرتجعة Feed back value :

إن المعرفة الماضية هي أساس التنبؤ ومن ثم فإن عدم معرفة الماضي سيجعل الاهتمام بالمستقبل غير مؤثر، وعلى الأساس نفسه فإن المعلومات تكون ملاءمة إذا ما كانت قادرة على تخفيض عدم التأكد المتعلقة بالحالة، فالمعرفة السابقة بالأحداث الماضية من شانه أن يقلل من حالة عدم التأكد ومن هنا فإن التغذية المرتجعة تمثل أحد عناصر نظم المعلومات وهي المعلومات التي يعاد ضخها للنظام لتطوير وتصحيح مساره وتمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية إذا ما كشفت عن مدى نجاح المستخدم في تنبؤاته السابقة ؛ اذ تؤدي هذه المعلومات إلى تغيير في اتجاه القرار من خلال تخفيض درجة عدم التأكد ودحض أو تعزيز التوقعات السابقة ، كذلك تقديم أساس للتنبؤات المستقبلية.

٢- الموثوقيه (Reliability) :

عرفها المفهوم المحاسبي رقم (٢) بأنها « التأكيد من خلو المعلومات من الأخطاء المادية والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله».

إذ إن هذه الخاصية هي التي تسوغ ثقة المستخدم بالمعلومة كما تسوغ امكانية الاعتماد عليها ومن ثم يتوجب على ادارة الشركات معالجة الأحداث وعرضها تماشيا مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط بهدف تعزيز موثوقية المعلومات المفصح عنها , ولكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقة ويمكن الاعتماد عليها فانه يجب أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية الآتية:

●الصدق في التعبير عن الظاهرة موضع البحثRepresentational faith fullness:

ويقصد بها صدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل من خلال وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها, أي توافر معلومات موثوق بها لأغراض اتخاذ القرارات التي تعبر عن حقيقة الأحداث والظروف الاقتصادية التي يمكن وصفها بأنها صادقة في تعبيرها , ويمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات

, ومن ثم تجنب نوعين من التحيز هما تحيز عملية القياس وتحيز القائم بتلك العملية.

- قابلية المعلومات للتحقق Verifiability :

يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإبلاغ المالي يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول بتطبيق الأسلوب نفسه , أي القدرة على الوصول إلى النتائج نفسها من قبل أكثر من شخص إذا ما تم استخدام الطرائق والأساليب نفسها التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية كما تمثل هذه الخاصية إجماع أكبر عدد من المحاسبين على طرائق قياس الأحداث , أما إذا توصلت أطراف أخرى إلى نتائج مختلفة مع استخدام طرق القياس نفسها فان ذلك يدل على أن القوائم المالية غير قابلة للتحقق , ومن ثم فهي تعبر عن شرط الموضوعية الذي يجب توافره في أي قياس عملي . (Schroeder et al., 2010:539)

- الحيادية Neutrality :

إن حيادية المعلومات اصطلاح موجب يصف عدم التحيز ، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات ؛ لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها , وتعني الحيادية أن يتم إعداد القوائم بالتركيز على الملاءمة والثقة في المعلومات المحاسبية ، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج الشركة ، وتضع خاصية حيادية المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية ، كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية فيما يتعلق باتخاذ القرارات المنصفة بشأن الاختيار بين الأساليب البديلة للقياس والإبلاغ المالي بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما:

✓تقديم المعلومات ذات العلاقة وثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها.

✓تحقيق حيادية المعلومات .

إضافة الى الخواص الأساس: الملاءمة (Relevance) و الموثوقيه (Reliability) لابد من توفر مجموعة من الخواص الثانوية هي :

١.القابلية للمقارنة Comparability : تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين

مستخدمي المعلومات المحاسبية من التعرف على حقيقية التشابه والاختلاف بين أداء الشركة وأداء الشركات الأخرى خلال مدة زمنية معينة ، بحيث تسهم تلك المقارنة في تقويم المركز المالي والأداء للشركات المختلفة ، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن يتم على شكل متسق بين الشركات المتماثلة .

تنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها الشركات المختلفة و إنه لا ينبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرائق الإفصاح ، ومن ثم فإن معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرائق مماثلة للإبلاغ عن الأحداث المتشابهة.

٢- الاتساقConsistency :

تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من مدة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات و الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من مدة لأخرى للوحدة نفسها , فمثلا عندما تطبق الوحدة المعالجة المحاسبية نفسها عن حدث معين من مدة لأخرى ،فإنها تعد ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية ، ولا يعني ذلك أن الوحدات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية إلى أخرى ، إذ يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من الطريقة السابقة , وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة واثر التغير المحاسبي ومسوغات إجراءه في المدة التي حدث فيها التغيير. (Schroeder et al., 2010:540)

المبحث الرابع :أدارة الأرباح وتأثيرها على جودة الابلاغ المالي

إن استغلال مرونة السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها من قبل بعض الشركات لخلق صورة وهمية عن كفاءة المركز المالي ونتيجة نشاطها لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها يظهر سلبا في جودة الإبلاغ المالي , لذا يمكن بيان مدى تأثير ممارسات أدارة الأرباح في جودة الإبلاغ المالي من خلال الاتي:

اولا : اتخاذ الإدارة للقرارات ذات الصلة بتأثير حقيقي على المعلومات المحاسبية يؤثر على :

● التأثير في خاصية الملاءمة . نتيجة انعدام الفائدة المرجوة من المعلومات المحاسبية بما يؤثر على مقدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث وفي الوقت المناسب وبشكل سليم و تحسين مقدرتهم على تأكيد التنبؤات السابقة والتنبؤات المستقبلية.

● التأثير في خاصية الموثوقية . من خلال إنتاج معلومات محاسبية مبلغ عنها بصور متحيزة وافتقارها للعرض الصادق , إضافة إلى الصعوبة في التحقق من المعلومات المبلغ عنها لعدم تحقيق المادية من خلال استخدام التقديرات والخيارات المحاسبية بشكل متباين.

ثانيا : إن مبالغة إدارة الشركة بتقدير الأحداث الاقتصادية سعيا منها لإخضاعها للاختيار حسب أهدافها الخاصة ينتج عنه :

● الابتعاد عن التمثيل الصادق للمعلومات المبلغ عنها بسبب عدم حيادية عرض المعلومات المحاسبية.

● عدم إمكان التوصل للاتفاق في القياس المحاسبي للوصول الى النتائج .

● عدم الثبات والاتساق وإمكان تحقيق المقارنة .

● عرض معلومات ليست ذات فائدة للمستخدمين نتيجة عدم قدرتها على تصحيح النتائج السابقة والتوقعات المستقبلية .

ثالثا : يعد استخدام الإدارة لما متاح لها من مرونة في الاختيار للسياسات والطرق المحاسبية المتبعة في القياس والإفصاح عن الأحداث لتحقيق أهدافها على حساب الأطراف الأخرى عاملا مؤثرا في:

● تدني القدرة على توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وفي الوقت المناسب .

● افتقاد القوائم المالية لقابليتها على المقارنة .

● عدم إمكان التحقق من المعلومات المبلغ عنها نتيجة عدم توافر الدلالة على مصداقية القوائم المالية.

الابتعاد عن الحيادية بسبب فقدان المعلومات مقدرتها على تصحيح الأفعال السابقة وتدعيم التوقعات المستقبلية.

رابعا: إن إساءة التحكم بعملية تصنيف البنود وتبويبها في القوائم المالية سعيا لتحقيق أهداف معينة يجعل تلك القوائم تفتقد خصائصها وعدم قدرتها على توفير معلومات تمتلك قدرة تنبؤية , وافتقار المعلومات

المحاسبية إلى التعبير الصادق لعدم تحقيق الاتساق او الاستمرار في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من مدة محاسبية الى أخرى مبتعدة عن إمكان التحقق من النتائج .

خامسا: إن تباين طرق الإبلاغ عن المعلومات المحاسبية أو عدم الإبلاغ عن الأحداث اللاحقة للميزانية بشكل صحيح يضعف من :

- إمكان توافر معلومات ملائمة ذات قدرة تنبؤيه وفي الوقت المناسب .
- التمثيل الصادق وإمكان التحقق من المعلومات المفصح عنها .

المبحث للبحث الخامس: الجانب التطبيقي

1.قياس وتحليل ادارة الارباح وجودة الابلاغ المالي للمصارف عينة البحث:

لغرض اختبار فرضيات الدراسة فقد اعتمد الباحث لقياس ممارسات ادارة الارباح على تطبيق والتي تعتبر من اهم الممارسات المستخدمة . المصرف

جدول رقم (1) قيمة مؤشر ادارة الارباح (EM) لمصرف الخليج التجاري

ادارة الارباح

السنة	السنة الحالية			السنة السابقة		
	التغير براس المال العامل ΔWC (1)	التدفق النقدي التشغيلي CFO (2)	(ΔWC / CFO) t-0 (2/1)3	التغير براس المال العامل ΔWC (4)	التدفق النقدي التشغيلي CFO (5)	(ΔWC / CFO) t-1 (5/4)6
2013	136434901480	173656234608	0.7856	27824196480	104878306939	0.2652
2014	31437388987	13302978000	2.3631	136434901480	173656234608	0.7856
2015	-21972201025	-8056138000	2.7273	31437388987	13302978000	2.3631
2016	1752235678	42072056712	0.0416	-21972201025	-8056138000	2.7273
2017	461457420	-133181980591	-0.0034	1752235678	42072056712	0.0416
2018	-8286913759	1810025906	-4.5783	461457420	-133181980591	-0.0034
2019	-6081763749	6287320440	-0.9673	-8286913759	1810025906	-4.5783
Mean	19106443576	13698642439	0.05	23950152180	27783069082	0.23
S.D	5.422041458	9.003248791	2.433	5.309809002	9.61815118	2.391

EM (6-3)7
0.5203
1.5775
0.3642
-2.6857
-0.0451
-4.5748

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (2) مؤشر (EM) ومؤشر (ROA) لمصرف الخليج التجاري

السنه	صافي الربح	صافي الربح	ROA	EM	لا تمارس	نوع الممارسة
2013	47451841795	47.34	6.0721	0.5203	تمارس	موجبة
2014	36146585353	36.06	4.4271	1.5775	تمارس	موجبة
2015	9859903430	9.83	1.2158	0.3642	تمارس	موجبة
2016	5870759034	5.85	0.7320	-2.6857	تمارس	سالبة
2017	4230107006	4.22	1.2876	-0.0451	تمارس	سالبة
2018	591789500	0.59	0.1023	-4.5748	تمارس	سالبة
2019	-3931357837	-3.92	-0.7159	3.6110	تمارس	موجبة
Mean	15440334850	14.281	1.8700	**-0.1760**	تمارس	سالبة
S.D	1.850589294	17.122	6.0721	2.7036		

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

ويتبين من الجدول رقم (2-1) اعلاه ما يأتي

1.قيام المصرف بممارسات ادارة الارباح حلال سنوات البحث عند اعداد قوائم المالية من خلال عمليات الافصاح والقياس المحاسبي وصافي الربح في الارقام المحاسبية من خلال تخفيض الابلاغ المالي المعلن عنه بالقوائم المالية ، اذ بلغ الوسط الحسابي (0-1760) وبانحراف معياري (2.7036).

2.هنالك اختلاف في مدى ممارسات المصرف لا دارة الارباح خلال سنوات اعلاه، اذا بلغت قيمة المؤشر ادارة الارباح بين اعلى قيمة 2019 اذا بلغت (3.6110) وتعني اعلى قيمة

في المتوسط (EM) وهي الادنى من حيث جودة الابلاغ بسبب بعدها عن الصفر بينما سجل ادنى ممارسات في الاتجاهات السالبة في سنة 2018اذ بلغت (4.5748-) وتعني ادنى قيمة (EM) وتعني جودة الابلاغ عالية بسبب قرب الصفر منها ولكن نحو السالب.

ومن البيانات اعلاه يمكن القول ان المصرف عينة البحث يمارس الادارة الارباح . ويمكن قبول الفرضية الاولى ٢.دراسة علاقة اثر ادارة الارباح في جودة الابلاغ المالي للمصرف عينة البحث:

ويهدف هذا المحور الى اختبار الفرضية الثانية وذلك بالاعتماد على الانحدار البسيط الخطي و معامل (R2)

جدول رقم (3)

المتغير المستقل X	CONSTANT	ادارة الارباح	F قيمة		معامل التفسير	معامل المعياري
	A	B	المحسوبة	الجدولية (5%)	*R2*	للانحدار BETA
جودة الابلاغ المالي Y	2.76	2.18	19.29	3.29	0.756	0.932

المصدر من عداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال النتائج اعلاه من الجدول (3) نجد ما يأتي:

1. بلغت معامل (R2) مقدار (0.756) اي ان نسبة ما يفسر متغير ادارة الارباح (X) من التغيرات الحاصلة في الاداء المالي وبنسبة (75.6%) اما نسب الباقية والبالغة (240.4%) فتعود الى متغيرات اخرى.
2. ان قيمة الانحدار المعياري (BETA) والبالغة 0.932)) والتي تعني ان اي تغير في متغيرات ادارة الارباح (X) سيودي الى تغير الاداء المالي وبنسبة (93.2).
3. ان قيمة (F) تقيس الانحدار

الخطي البسيط بمقدار (19.29) وهي اكبر من القيمة الجدولية والبالغة (3.29) عند مستوى معنوي 5% مما يعني وجود علاقة ذات اثر بين المتغيرات الدراسة المستقل ادارة الارباح والتابع جودة الابلاغ المالي وبالتالي قبول الفرضية الثانية.

المبحث الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

في ضوء العرض النظري للبحث، والاستنتاجات التحليلية للجانب التطبيقي. توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية :

١.لا تتميز الابلاغ المالي المعلن عنه من قبل المصارف العراقية التجارية عينة البحث بمستوى مرتفع من جودة الابلاغ المالي لخضوعها للممارسات ادارة الارباح عند اعداد القوائم المالية ، من خلال التدخل المقصود في عمليات الافصاح المحاسبي والقياس وذلك من خلال مبادى المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

2. توجد علاقة خطية ذات دلالة احصائية بين ممارسات ادارة الارباح في المصلرف العراقية التجارية المندرجة في سوق الاوراق الماليةعينة البحث وجودة الابلاغ المالي. وبالتالي قبول علاقة انحداريه طردية بين كلا من ممارسة ادارة الارباح وجودة الابلاغ المالي للمصارف عينة البحث.

3. يوجد اثر ذو دلالة احصائية لممارسات ادارة الارباح على جودة الابلاغ المالي للمصارف العراقية التجارية المندرجة في سوق الاوراق المالية العراقية عينة البحث.

4.ان ممارسات أدارة الأرباح تعمل على تغيير القيم المحاسبية الى قيم غير حقيقية، تنحصر تلك الممارسات في خيارات متاحة بين المعايير والمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ،يمتلك الممارسون خبرة وقدرات محاسبية عالية تمكنهم من ذلك . ان شروع المحاسب في ممارسة أدارة الأرباح يكون بإيعاز من قبل الإدارة .

٥. ينظر إلى الإبلاغ المالي كإفصاح محاسبي , وهذا يعني التركيز على أهمية التقارير المالية وما يرد فيها من معلومات وكيفية توصيلها للأطراف المستفيدة بأفضل السبل .

٦. ينظر إلى الإبلاغ المالي بمفهوم أوسع من الإفصاح المحاسبي, إذ يشكل الإفصاح جزءاً منه , و الإبلاغ المالي يتضمن مجموعة من عناصر المعلومات المحاسبية وغير

المحاسبية , كالمعلومات , قنوات توزيع المعلومات , معدو المعلومات , ثقافة المنظمة , النظام القانوني , بيئة المنظمة وأساليب العمل بها, ويعد هذا الاتجاه أوسع واشمل من الاتجاه الأول إذ يأخذ بنظر الاعتبار العديد من العوامل التي تدخل في صناعة المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات.

٧. أن ممارسات أدارة الأرباح لها تأثيرها في جودة الابلاغ المالي حيث تلك الممارسات على الخصائص النوعية للإبلاغ .

ثانيا : التوصيات

في ضوء العرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، نوصي بالآتي :

١.على المصارف عينة البحث وقف ممارسات ادارة الارباح . لان هذه الممارسات يكون لها تأثير سلبي على مستقبل المصرف.

٢.ضرورة ارشاد مستخدمي التقارير المالية وانعكاسات واثار ادارة الارباح على القرارات , من خلال تكثيف الجهود بين سوق العراقي للأوراق المالية واجهزة التدقيق والجامعات والمعاهد عن طريق اقامة ورش العمل والندوات عن تلك الممارسات .

٣.تركيز اهتمام الأطراف المنظمة للمهنة و المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية على توضيح الهدف من عملية القياس والإبلاغ المالي لما يجعل الاهتمام مبتعدا عن حدود الجانب الفني للعمل المحاسبي ليمتد الى الجوانب المستقبلية للعملية لما لها من تأثير مباشر على الخصائص النوعية لجودة الإبلاغ المالي المفصح عنه في الكشوفات المالية وإمكانية الاعتماد عليها .

٤.متابعة مدى التزام إدارة الشركات بإعداد الكشوفات المالية والإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة بشكل كاف استنادا إلى متطلبات معايير الإبلاغ المالي والى القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة , وتوفير الآليات الملاءمة لتحقيق ذلك .

٥.الإبلاغ عن المشاكل والصعوبات المالية وغير المالية التي تعترض الشركة , كتفاصيل عن القروض (آجالها , آلية تسديدها , الفوائد المترتبة عليها) , والمدينون (تصنيفها حسب أعمار الديون , آلية تحديد المخصص للديون المتعثرة واعتبار الديون معدومة) ومدى كفاية الضمانات المستلمة وغيرها.

المصادر

:Arabic sources

1-Halabi, Linda Hassan Nimer,(2009), "The role of the auditor in reducing the impact of earnings management on the reliability of financial statements issued by Jordanian public shareholding companies," Master's thesis, Middle East University for Graduate Studies, College of Business - Accounting Department, Jordan .

2. Al-Ashqar, Hani Muhammad, (2010) , "Earnings management and its relationship to unexpected returns per share and the extent of the relationship's impact on company size, " Master's thesis at the Islamic University - Gaza, Faculty of Commerce, Department of countingandFinance.

3.Hindawi, Anwar Abbas Hadi,(2010) "Financial Reporting for the Series of Processing Reports of Iraqi Companies Using XBRL," Ph Dthesis ,University of Baghdad .

4. Al-Agha, Imad,(2011) "The role of corporate governance in reducing the negative impact of earnings management on the reliability of financial statements," Finance and Business Journal, University College of Applied Sciences, Issue 2,

5. Al-Khashawi, Mahmoud Ali and Al-Dosari, Nasser Mohsen The Ninth Research Competition at the Level of All Sectors of the Audit Bureau - State of Kuwait, 2008

6 .Hamada, Rasha, (2010), "The Role of Audit Committees in Limiting Earnings Management Practices," Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 26, Issue Two

7.Al-Obaidi, Sabiha Barzan ,(2008), "The role of institutional control in reducing earnings management practices and achieving compatibility between the interests of the agency parties," an applied study on a sample of mixed joint-stock companies in Baghdad Governorate for the period from 2001-2007, doctoral dissertation, University of Baghdad.

8.Schroeder, Richard, Clark Martell, and Cathy Jack,(2010) Accounting Theory, Al-Marreikh Publishing House, Saudi Arabia.

9.Amina, Fadawi (2014) "The role of corporate governance pillars in reducing earnings management practices, a study of a sample of French joint-stock companies," doctoral thesis, Badji Mokhtar University, Department of Science, Finance, Algeria

10. Al-Balqawi, Ahmed Rahi,(2009) "Accounting Theory," rabized by Riyad Al-Abdullah, reviewed by Talal

MARTIN, EZEMOYIH CHUKS ,(2015) "THE EFFECT OF CREATIVE ACCOUNTING ON THE JOB PERFORMANCE OF ACCOUNTANTS (AUDITORS) NREPORTINGFINANCIAL STATE MENTIN NIGERIA" Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.9;May

.٤Mulford, Comiskey, (2014) The Financial Numbers Game : Detecting Creative Accounting Practices, paper to be presented at the 27th , Annual congress of the European Accounting Association, 1-3 April in pruge, the Czech republic, Mars.

٥. Boskin, Tamara simunaci, (2015), Does the global transition imply creativity in the accounting? congress center bernardinia, 24-26 November.

Al-Jajjawi, Dar Al-azouri Scientific Publishing and Distribution.

11. Al- Samarrai, Wamid Majeed Abdel -Jabbar Mahmoud, (2008) "Accounting Estimates and the Auditor's Responsibility for them," PhD thesis, Arab Institute of Certified Public Accountants.

12. Al-Zamili, Ali Abdul-Hussein (2018) "Practices and Implications of Earnings Management on Financial Statements - A Theoretical Analytical Study," Journal of Postgraduate Accounting Studies, College of Commerce, Volume 8, Issue 9, Al-Shaheed University

English sources

١.Mulford, and Comiskey, Charles W. Eugene E. "The Financial Numbers Games 2002, published simultan ously in Canada printed in the united states of America.

٢.Fizza Tassadaq, Qaisar Ali Malik (2015) "Creative Accounting and Financial Reporting: Model Development and Empirical Testing " nternational Journal of Economics and Financial Issues, 2015, 5(2), 544-551.

٣.EZEANI NNEKA, Ogbonna

حولية المنتدى